إن الجيل الجديد.. المتحرر من كل عقد ورواسب الماضي الإمامي والاستعماري والتشطيري هو قوة الحاضر وعماد المستقبل.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

رؤية الرئيس الديمقراطية لمبدأ التداول السلمي للسلطة

استمرارية الدفع بمبدأ التداول السلمي للسلطة

إن التحديد الواضح لتأثير القائد علي عبدالله صالح على مسار التطور السلمي للمفاهيم والمبادئ الديمقراطية يتوقف على ماتحقق من التغيير الايجابي على صعيد الواقع السياسي والاجتماعي ويتضح جلياً ومن خلال التقييم الموضوعي للتطورات الايجابية وخاصة من فترة مابعد ١٩٩٤م وحتى اليوم بأن هذه التطورات عمقت الرؤية الديمقراطية السلمية حيال السلطة وما انتفاء ظواهر العنف والصراعات الحادة سوى دليل عملي على ذلك التطور وايضاً دليل على تبلور وعي القوى السياسية الى ادراك الشروط الاساسية للوصول الى ادارة السلطة التنفيذية عبر صناديق الاقتراع السري المباشر وباعتماد مبدأ الاغلبية البرلمانية في الوصول الى مركز السلطة ولا ريب أن أكثر المؤشرات حساسية لقياس مستوى التأثير الايجابي للقائد يأتي من خلال استمراره وتواصله في توفير الشروط الاساسية لتكامل تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة باعتبارها عملية منظمة من الخطوات الديمقراطية والتي في صدارتها العمل على تعزيز التكوين المؤسسي والاعتراف بدور المشاركة السياسية والشعبية في صناعة القرار وتهيئة الفرص أمام كافة القوى السياسية لابراز قدرتها على التأثير بين اوساط الجماهير وصولا الى مرحلة التنافس المتكافئ في العملية الانتخابية عموماً..

واذا كان القائد قد تمكن من ارساء وترسيخ مقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي وباتجاه التطبيق الاصيل لمبدأ التداول السلمي للسلطة فإن مرد ذلك يعود اصلاً الى تاسيس رؤيته الديمقراطية على منطلقات واقعية تتلائم مع متطلبات البناء للمجتمع المدني الحديث وبالتوافق مع حركة التطور الإنساني والتي تندرج في البناء الديمقراطي من دون أي هزات أو عوارض سلبية ناهيك علي تحرز من رواسب التفكير التقليدي وايضاً من التجرد من المحاكاة للتجارب سواء علي المستوى القومي او الاممي وخاصة من تلك التي تاخذ بالديمقراطية شكلاً صورياً بينما اسست في الواقع اشكالاً أكثر سواءً في تقديس الحاكم أو في بناء الاجهزة القمعية وابتعدت تماماً عن المصالح الشعبية، لقد استفاد القائد كثيراً من التجارب للانظمة السياسية في العالم الثالث والتي تعرضت للانتكاسات والحقت الويل والدمار لشعوبها بسبب عدم استيعابها للمتغيرات واصرارها بالاستمرار بالاشكال الاستبدادية للحكم المصادرة لحق شعوبها في الحرية وللتقدم والتحديث ولم يكتف فقط بتجنب تلك المازق والسلبيات وانما اثبت عملياً الديمقراطية العصرية تفوقه وبمقدرة كبرى علي احداث التقدم المضطرد في قيادة المشروع الوحدوي الحضاري في الواقع اليمني وعلى نحو من التفرد والتميز المتلائم مع الخصوصية التاريخية والحضارية للبيئة اليمنية.. وفي اطار رؤية القائد العصرية فقد تم الأخذ بأشكال متدرجة ومختلفة تحقق سلمية السلطة وتداولها واذا كانت الظروف الموضوعية لما بعد اعادة تحقيق الوحدة الوطنية «الفترة الانتقالية اقتضت الأخذ بشكل التقاسم بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني فإن الإفرازات السلبية الناجمة عن تلك الفترة استدعت التمسك بالأخذ ببديل واقعي يستند للخيار الديمقراطي وفي هذا السياق شكلت الانتخابات البرلمانية الوسيلة الديمقراطية المثلى والأكثر واقعية لتجسيد القواعد والأسس الديمقراطية والمترجمة للتعددية السياسية والحزبية بشكل فاعل للوصول إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة ومن خلال الاسهام الفاعل للاحزاب السياسية في خوض العملية الانتخابية وبفرص متكافئة تؤهلها للفوز في المقاعد البرلمانية والتي تمكنها من الوصول إلى ادارة شئون الدولة واذا كانت الانتخابات البرلمانية الأولى ابريل ٩٣م قد نجحت في ظل الأجواء الصحية والسلمية فقد كانت تجربة الائتلاف الحكومي في ضوء رؤية القائد تجربة فريدة وجاءت من مقتضيات المصلحة الوطنية العليا ومن خصوصيات الواقع اليمني كما انها تعبيراً عن المصلحة الوطنية والحرص على مصلحة اليمن ووضعها فوق كل اعتبار، أنه وعلى الرغم من النتائج التي اسفرت عنها تلك الانتخابات والتي تعطي للمؤتمر الشعبي العام الحائز على الاغلبية الحق في تشكيل الحكومة إلا أن القائد كان حريصاً وحكيماً في دعوته إلى مشاركة الاحزاب الرئيسية من الائتلاف الحكومي والمشاركة في صياغة القرار الوطني وعن ذلك يتحدث القائد: «الائتلاف الحكومي شمل المؤتمر والاشتراكي والاصلاح نتيجة حصولهم على المقاعد في مجلس النواب ومع ذلك لم يقف الائتلاف في الهيئات والوزارات عند الثلاثة الاحزاب الرئيسية بل شمل شخصيات من حزب البعث العربي الاشتراكي ومن المستقلين وعلى الرغم من أنه متعارف عليه ان حزب الاغلبية هو الذي يتحمل مسئولية تشكيل الحكومة لكن مع ذلك نحن في اليمن وانطلاقاً من المصلحة الوطنية وبغض النظر عن نتائج الانتخابات حرمنا على أن تشارك الاحزاب الرئيسية في الائتلاف الحكومي والمشاركة في صياغة وضع القرار الوطني ويتم تشكيل الحكومة الائتلافية من الاحزاب الرئيسية الفائزة في الانتخابات بنسبة كبيرة وهي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح ولكن هذا لا يعني ان الآخرين لن يكونوا مشاركين في اجهزة الدولة المختلفة سواء بمستوى نواب وزراء أو وكلاء وزارات وهناك قانون الخدمة المدنية الذي يحدد اسس الاختيار للرجل المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن الانتماء السياسي والحزبي ولكن طبقاً للكفاءة والقدرة والاخلاص للمواطن وفوز حزب أو عدة احزاب بالاغلبية البرلمانية لا يعني حرمان الآخرين من المشاركة في تحمل مسئولية بناء الوطن الحقائب الوزارية والمناصب الرئيسية هي التي تخضع للتغيير في اعقاب أي انتخابات نيابية عامة وحصول حزب على الاغلبية فيها اما الوظائف الأخرى فتخضع لقانون الخدمة المدنية»(١١)

ان تلك المعاني الواضحة في حديث القائد تحمل في طياتها دلائل وابعاد هامة لمسار التداول السلمي للسلطة وبنفس الوقت تبين حرصه علي خلق فهم مشترك قصد به تشكيل موقف سياسي واجتماعي يلبي الطموح في احداث الاستقرار السياسي والاجتماعي باعتباره القاعدة الاساسية للتطور الديمقراطي في المجتمع اليمني، ولا ريب أن نجاح تجربة الائتلاف الحكومي يعتمد اصلاً على بذل ممارسات عملية راقية من قبل الاطراف المؤتلفة وبروح تضامنية الفريق الواحد الا أنه وبسبب سيطرة النزعات الانفصالية الانانية على قيادة الحزب الاشتراكي وايضاً افتقاد القدرة علي الانفكاك من ممارسات السلطة الشمولية فقد انعكس ذلك سلباً على سير عمل حكومة الائتلاف وهو ما أدى إلى انعدام الحد الادنى لشروط عمل الائتلاف خاصة وأن التوجه الانفصالي والمسيطر على مفاصل صناعة القرار في الحزب الاشتراكي كان واضحاً في اختياره لإثاره الأزمات والتعقيدات تمهيداً لتفجير الحرب واعلان الانفصال، لقد كان من المنطقي أن يتم تقييم موضوعي شامل لمسار تجربة الائتلاف الحكومي سواء كان الائتلاف الثلاثي المؤتمر، الحزب الإشتراكي، الاصلاح أو للائتلاف الثنائي المؤتمر، الاصلاح لفترة مابعد ٧ يوليو ١٩٩٤م خصوصاً مع بروز آثار الحركة والتفاعل لاستمرارية التوجه الديمقراطي السلمي للقائد والذي أجاد لغة الحوار والامساك بحبل التوازن واستقطاب جميع فئات وشرائح المجتمع احزاباً وافراداً في السلطة والمعارضة للعمل بروح التضامن نحو مستقبل أجمل تختفي في ظله سلبيات وتراكمات الماضي،، وقد ارتبط ذلك التقييم الجاد والهادف إلى تجنب السلبيات والأخطاء والمواكبة مع التطورات الايجابية المعززة للاستقرار السياسي والاجتماعي برؤية القائد البعيدة والثاقبة لمتطلبات الانجاز للبناء السياسي والتنموي والترسيخ لبنيان المجتمع المدني وبالاخذ بما هو افضل من الصيغ والاشكال المحققة للارتقاء بالنظام السياسي الوحدوي الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وفي هذا الجانب حرص القائد على بلورة رؤى متجددة نابعة من روح وارادة التغيير والرغبة الصادقة في التجديد واسهمت بالانتقال الى مرحلة جديدة من التقدم الديمقراطي تحتم فيه العمل بالشكل الديمقراطي الاصيل المنسجم مع حقيقة التطبيق العملي لمبدأ التداول السلمي للسلطة والذي يتمثل بقيام الحزب الحاصل على الاغلبية في المقاعد البرلمانية القيام بتشكيل الحكومة وفي اطار التنافس الشريف في العملية الانتخابية وبالالتزام باحترام الدستور والقانون ومن دون فرض أي وصايا أو ضغوط سواء على الاحزاب أو على جماهير الناخبين.

الأثر الفاعل في تجسيد حقيقة مبدأ التداول السلمي للسلطة

إذا كانت الانتخابات البرلمانية في رؤية القائد الديمقراطية تمثل المرتكز الاساسي للوصول إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة فإن الانتخابات الرئاسية والمحلية في ضوء رؤيته تعد بمثابة الضرورة اللازمة لاستكمال الممارسات الديمقراطية المرتبطة بالتطبيق العملي لهذا المبدأ في ظل النظام السياسي الديمقراطي حيث لا قيمة لهذا المبدأ مالم يرتهن بالتوافق مع ممارسات عملية تعكس مستوى المشاركة السياسية والشعبية في البناء المؤسسي لسلطة الدولة، ومن هذا المنطلق فإن القائد الفذ علي عبدالله صالح يعد أول من تبنى دعوة الانتخابات الرئاسية وكذا تحديد فترة الرئاسة بدورتين انتخابيتين وقد عبر هذا الموقف بحد ذاته عن حقيقة دوره التاريخي في الواقع للوطني والقومي في تشييد نموذج حديث للدولة الديمقراطية العصرية والتي تكفل الانفكاك النهائي من ممارسات الدولة التقليدية المغذية لاعادة انتاج الهيمنة على الارادات الشعبية كما انه تميز عن القيادات السياسية في معظم دول العالم الثالث والتي تتطلع دوماً للبقاء والتثبت في قيادة السلطة وبسعيها لفرض صور مريفة للديمقراطية والتركيز على اختلاق وافتعال المبررات التي تتيح لها تفصيل التشريعات الممكنة لها من استمراريتها باغتصاب السلطة.. ان الإنتخابات الرئاسية وتحديد فترة رئاسة الجمهورية بدورتين انتخابيتين تعد الملمح الرئيسي لرؤية القائد الناضجة حيال مبدأ التداول السلمي للسلطة والتي في فحواها تشدد على اهمية بلوغ ذروتها الممارسات الديمقراطية حتى تتناسب مع محصلة التطور الديمقراطي خلال الفترة الماضية والذي أدى الى انبثاق الوعي والادراك علي صعيد القاعدة المجتمعية واسهم بالتالي على تعزيز القدرة على الاختيار لمؤسسات سلطة الدولة وبمأمن التخوف من العودة إلي دائرة الانكسارات السياسية كما ان رؤيته تلك ترتبط بتكريس المزيد من الممارسات الديمقراطية وبهدف التاسيس لواقع ديمقراطي جديد يستند للشرعية الدستورية والشرعية الجماهيرية وفي اطار أفق تاريخي معاصر لتحقيق تطلعات الشعب اليمني في الوحدة والديمقراطية والتنمية، وبناء على ذلك فقد كانت الانتخابات الرئاسية والتي أجريت في سبتمبر ١٩٩٩م ولأول مرة في التاريخ اليمني الحديث بمثابة احدث الوقائع وانصفها واكثرها برهاناً على الاثر الفاعل للقائد علي عبدالله صالح في الدفع بمسار التطور الديمقراطي وانعكاسه الايجابي على تبلور مبدأ التداول السلمي للسلطة فالمتأمل في هذا المسار يجد التتابع والانتظام في اتجاه استكمال المكونات الاصلية للمفاهيم والمبادئ الديمقراطية في الواقع السياسي والاجتماعي وعلى نحو من تحقيق التوازن بين هذا الواقع وبين الحرص على احداث التطور في الوعي السياسي والثقافي في المجتمع والذي يستجيب للتفاعل مع استحداث خطوات واليات عملية تعمق من التطور الديمقراطي نحو بروز المجتمع المدني الحديث، وفي هذا الجانب فإن ماتحقق من قيام السلطة المحلية المنتجة وعبر الانتخابات الحرة والمباشرة يعد مظهرا بارزا للمجتمع المدني الحديث كما انه وبنفس الوقت يشكل حلقة نهائية من حلقات استكمال البناء الديمقراطي للدولة الحديثة وخطوة نوعية في توسيع قاعدة السلطة وعلى نحو من الترابط العضوي والوثيق بين مفهوم المشاركة السياسية والشعبية ومبدأ التداول السلمي للسلطة وفي ضوء رؤية الديمقراطية فإن التوجه الاساسي من ناحية التوسع في تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة لم يقتصر على البنى الفوقية لسلطة الدولة «مجلس النواب، الحكومة، رئاسة الجمهورية» وانما امتد ليشمل البنى التحتية من خلال استحداث وقيام السلطة المحلية والمتمثلة بالمجالس المحلية المنتخبة في عموم محافظات الجمهورية وتكتسب تجربة المجالس المحلية اهميتها من كونها تعتبر القاعدة الواسعة لحيوية دور المشاركة الشعبية والسياسية في صنع التحولات التنموية والسياسية والمجال الخصب للتعددية السياسية والحزبية في ابراز تأثيرها وقدراتها على تحمل مسئولية ادارة السلطة المحلية ومن خلال تنافسها بتقديم افضل الخدمات النوعية للارتقاء بالمجتمع المحلي ناهيك في أن مهام السلطة المحلية على مستوى المجالس المحلية في كافة المديريات والمحافظات تعد ايضاً المحك العملي لمصداقية الاحزاب من حيث مدى تفانيها في الإلمام بمشاكل وهموم الجماهير، كما ان مقدرة الاحزاب في تقديم مرشحيها ممن يتمتعون بالنزاهة والكفاءة لتحمل مسئولية الادارة المحلية سوف ينعكس ايجاباً علي اكتسابها ثقة وتاييد القاعدة الجماهيرية في الانتخابات البرلمانية وبالتالي زيادة الفرص امامها للوصول الى ادارة السلطة التنفيذية «الحكومة» ولهذا فإن من المنطقي القول هنا بأن استحداث وقيام السلطة المحلية انما هو تكريس واقعي للتوسع في قاعدة السلطة وتنامي ايجابي يصب في مصلحة تطور التداول السلمي للسلطة..

وهكذا يتضح جلياً بأن مبدأ التداول السلمي للسلطة والذي وصل الى ماوصل اليه من التطور انما كان متاحاً لمحصلة متكاملة من الممارسات الديمقراطية العملية على ارضية الواقع اليمني المعاش وعلى نحو من سيادة المفاهيم الديمقراطية العصرية الحوار، التسامح، المشاركة الشعبية والسياسية والتي كفلت تحقيق التوازن الاجتماعي والسياسي في المجتمع اليمني وما خلو الواقع اليمني من الانقسامات والانكسارات والاخفاقات السياسية خلال مايقارب عقد ونصف من الزمن سوى مؤشراً حياً وعملياً على حنكة وكفاءة القائد الوحدوي والمفكر الديمقراطي علي عبدالله صالح والذي استرشد بالنهج الديمقراطي المتجدد في تحقيق التحولات النوعية والمدعمه بالانجازات المتعاظمة والملموسة لمصلحة تنامي الجوانب المادية والروحية والمرتبطة بحياة الجماهير اليمنية وتقدمها الاجتماعي. وليس من قبيل المبالغة القول هنا بأن حيوية تلك الانجازات قد ترافقت مع تأييد وثقة الجماهير المطلقة لعلي عبدالله صالح القائد الفذ والذي استمد منها شرعيته السياسية والدستورية في البقاء والاستمرار على قمة الهرم السياسي للنظام الديمقراطي الوحدوي كقائد تاريخي وكمؤسس للنهضة اليمنية الحديثة..

هوامش

١- ملحق صحيفة الثورة بتاريخ ١٧يوليو ٢٠٠٣م د.عبدالعزيز المقالح

٢- اصدار خاص بمناسبة ربع قرن من العطاء ملحق صحيفة ٢٦ سبتمبر من حديث شامل للدكتور عبدالكريم الارياني صـ ٧٠،٦٩ .

٣- خطابات وأحاديث القائد، والمجلد ٨،٧ سبتمبر ٨٧م، سبتمبر ٨٨م من اجابته على مجلة آخر ساعة وصحيفة اخبار اليوم المصرية صـ ٢٣٩ .

٤- أحاديث وخطابات القائد المجلد ٨،٧ سبتمبر ٨٧م – سبتمبر ١٩٨٨م من حديثه الى مسؤولي المنظمات الجماهيرية ١٩٨٧\٥\١٢م، صـ ١٧٦ .

٥- ملحق صحيفة ٢٦ سبتمبر اصدار خاص بمناسبة ربع قرن من العطاء، صـ ٨٥ .

٦- ملحق صحيفة ٢٦ سبتمبر عدد خاص بمناسبة ربع قرن من العطاء علي عبدالله صالح قائد ومسيرة صـ ٨٦ .

٧- خطابات وأحاديث القائد مجلد ٨،٧ سبتمبر ٨٧م – سبتمبر ١٩٨٨م من حديثه الى المشرفين على انتخابات مجلس الشورى ١٩٨٨\١١\٢٣م، ص ٣٢١ .

٨- نفس المصدر السابق من اجابات القائد على اسئلة مجلة روز اليوسف ١٩٨٦\١٢\٢٢م، صـ ٦٢ .

٩- خطابات وأحاديث القائد مجلد ٨،٧ سبتمبر ٨٧م – سبتمبر ١٩٨٨م من اجابته على مجلة التضامن اللندنية ٧٨\٢\٢٨م صـ ١٢٤ .

١٠- من البيان السياسي للقائد بمناسبة الاحتفالات بأعياد الثورة اليمنية، صحيفة ٢٦ سبتمبر ع ٥٦٥ – ١٩٩٣\٩\٢٦م صـ ٥ .

١١- من حديث القائد لصحيفة صوت العمال بشهر يوليو ١٩٩٣م المصدر صحيفة ٢٦ سبتمبر ع ٥٥٥ – ١٩٩٣\٧\١٥م صـ ٣ .